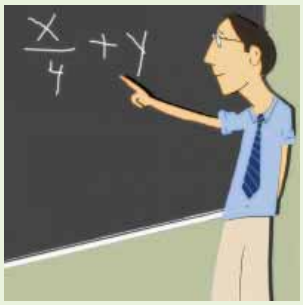

التمويل متناهى الصغر: توجيه العمل المصرفى لخدمة الفقراء

إينا كوتا
Ina Kota

اعتادت

موفيه خاتون ـ وهى امرأة شابة فقيرة وأمية تعيش فى ريف بنجلاديش ـ أن تقضى يومها فى استجداء بضع أوقيات من الأرز لإطعام أطفالها. وكانت ترغب بصورة يائسة فى الحصول على وسيلة للرزق، لكنها كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة للبدء فى مشروع صغير، ولم يكن هناك ملجأ تقترض منه بشروط تستطيع تحملها. وظل الوضع كذلك، إلى أن اكتشفت بنك جرامين، وهو واحد من مؤسسات التمويل متناهى الصغر الأولى، قام بفتح أبوابه للعمل فى ريف بنجلاديش عقب مجاعة ١٩٧٦. ففى ١٩٧٩، قدم بنك جرامين إلى موفيه قرضا لمدة عام واحد بمبلغ ٥٠٠ تاكا (نحو ٢٢ دولارا)، كان يكفى لبدء مشروع لتصنيع منتجات الخيزران. ولكى تتأهل للحصول على القرض، كان عليها أن تشكل مجموعة مع أربعة آخرين لهم ظروف مماثلة. وقد دفعت سعر فائدة قدره ٢٠ فى المائة، مع سداد أقساط قدرها ٢ فى المائة من القرض كل أسبوع. ربما كانت هذه الشروط قاسية، لكنها أفضل من سعر الفائدة البالغ ١٥٠ فى المائة الذى يطلبه مقرضو النقود المحليون. وبعد ذلك بعام، سددت موفيه قرضها وأصبحت قادرة على بدء مشروعها الخاص بتصنيع منتجات الخيزران. وهى أحسن حاليا من الناحية المادية وأكثر تحكما فى مصيرها.

لقد أتاح التمويل متناهى الصغر لموفيه ـ مثلما فعل بالنسبة لملايين غيرها من الفقراء الذين ليس لهم تاريخ ائتمانى أو ضمانات أو دخل ثابت ـ فرصة الحصول على الخدمات المالية الأساسية. ويفتقر نصف سكان العالم ـ نحو ثلاثة مليارات من الفقراء إلى مثل هذه الفرص. إذ تعتبر معظم البنوك التقليدية التعامل مع هؤلاء الفقراء مخاطرة كبيرة وأنه تصعب خدمتهم لأنهم عادة يعيشون مبعثرين عبر مناطق نائية، فضلا عن أن توفير القروض الصغيرة التى يحتاجونها والحفاظ عليها عملية مكلفة. لكن التمويل متناهى الصغر، الذى يتخصص فى توفير القروض الصغيرة والخدمات المالية الأخرى حتى لأكثر الناس عوزا فى العالم، يتحدى هذه الافتراضات التقليدية.

وفى العقود الثلاثة المنصرمة، تكاثر التمويل متناهى الصغر من تجربة بنك جرامين الضئيلة غير الساعية للربح فى بنجلاديش ليصبح صناعة عالمية. وحصل بنك جرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام فى ٢٠٠٦ لجهودهما الرائدة فى توفير الخدمات المالية لأفقر الفقراء. ويعتقد كثيرون من المتحمسين أن التمويل متناهى الصغر أداة مهمة فى جهود القضاء على الفقر فى العالم. و لاتزال مسألة ما إذا كانوا على صواب أم لا موضع نقاش.

المشهد الراهن

حاليا، تشمل القوى الفاعلة فى مجال التمويل متناهى الصغر، الحكومات والهيئات الخيرية والمستثمرون فى المجال الاجتماعى والبنوك التجارية مثل «سيتى كورب» «وآى إن جى»، التى تجتذبها إمكانيات تحقيق الأرباح والوفاء بالمسئولية الاجتماعية للهيئات. ولا يزال فى مقدور العملاء أن يمضوا إلى بنك على شاكلة جرامين، لكنهم يستطيعون أن يذهبوا أيضا إلى اتحادات ائتمان التمويل متناهى الصغر، وبنوك القطاع العام والبنوك التجارية، ومؤخرا نسبيا، إلى البنوك الإسلامية (التى تطبق المبادئ المالية الإسلامية مثل تقاسم المخاطر). وبجانب قروض المشروعات الصغرى، تقدم مؤسسات التمويل متناهى الصغر منتجات الإيداع والتوفير والمعاشات والتأمين. والتمويل متناهى الصغر آخذ فى النمو لأن المقترضين فى حاجة إلى تأمين أصول مثل المعدات الزراعية التى يشترونها بالائتمان متناهى الصغر. والواقع أن مؤسسات التمويل متناهى الصغر مهمة فى توفير أدوات التوفير وخدمات المعاملات مثلما هى مهمة فى الاقتراض.

ويعيش عملاء التمويل متناهى الصغر فى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ـ ويقترض الفقراء لإجراء عمليات تسمين الماشية، وتصنيع منتجات الألبان، وصنع منتجات الخيزران، أو أعمال النسيج، فى حين يقترض فقراء الحضر لكى يصبحوا باعة جائلين، أو سائقين لعربات الريكشا أو حائكات للملابس. وإضافة لذلك، فقد انتقل التمويل متناهى الصغر إلى ما وراء جذوره فى البلدان النامية: إذ يخدم بعض مؤسسات التمويل متناهى الصغر حاليا الفقراء فى البلدان الصناعية.

ومع ذلك، فإنه يصعب التوصل إلى البيانات التى يعول عليها. ويقدر أن عدد مؤسسات التمويل متناهى الصغر العاملة حاليا يتراوح بين ٣٠٠ و٢٥٠٠٠، حسب التعريف. وتورد هيئة تبادل معلومات التمويل متناهى الصغر المشهورة باسم «بلومبرج» التمويل متناهى الصغر، تقارير عن نحو ١٠٠٠ مؤسسة للتمويل متناهى الصغر على النطاق العالمى، نحو نصفها مكتف ذاتيا. ومن الصعب تحديد عدد المقترضين، وتتراوح التقديرات من ٣٠ إلى ٥٠٠ مليون. وقد حددت هيئة حملة قمة مجموعة تشجيع الائتمان متناهى الصغر ومقرها

حجم كبير من الأعمال

تقول هيئة حملة قمة الائتمان متناهى الصغر أن التمويل متناهى الصغر ذاع على النطاق العالمى فى السنوات الست الماضية فحسب.

السنة	عدد المؤسسات التى تم التحقق منها	عدد أفقر العملاء الذين تم التحقق منهم
٢٠٠٠	٧٨	٩٢٧٤٣٨٥
٢٠٠١	١٣٨	١٢٧٥٢٦٤٥
٢٠٠٢	٢١١	٢١٧٧١٤٤٨
٢٠٠٣	٢٣٤	٣٥٨٣٧٣٥٦
٢٠٠٤	٢٨٦	٤٧٤٥٨١٩١
٢٠٠٥	٣٣٠	٥٨٤٥٠٩٢٦
٢٠٠٦	٤٢٠	٦٤٠٦٢٢٢١

المصدر: تقرير حالة حملة قمة الائتمان متناهى الصغر (٢٠٠٦).

واشنطن العاصمة أكثر من ٦٤ مليون مقترض على النطاق العالمى فى ٢٠٠٦، محققين زيادة على عددهم فى عام ٢٠٠٠ حيث كانوا يبلغون ٩ ملايين مقترض (انظر الجدول). ولدى ملايين أخرى أكثر عددا من الفقراء مدخراتهم فى مؤسسات التمويل متناهى الصغر.

كيف تعمل

تفترض مؤسسات التمويل متناهى الصغر أن عملاءها ماهرون بما يكفى لتدبر أمورهم، لكنها لا تفترض أن كل الفقراء سيكونون جديرين بالثقة فيهم. وقد انتهجت نهجين أساسيين:

«إن تحقيق الاستدامة مع الوصول للفقراء فى المناطق النائية، خاصة من هم فى أدنى سلم الدخل، يمثل تحديا».

الإقراض الجماعى. يعتبر بنك جرامين رائدا لنموذج الإقراض الجماعى، والذى اعتمد حاليا فى بلدان كثيرة. وفيه يطلب إلى المقترضين الأفراد أن يشكلوا مجموعة ويتحملوا مسؤولية قروض بعضهم البعض. ويعتمد بنك جرامين فى المحل الأول على ضغط النظراء لضمان السداد. وإضافة لذلك، فإنه يحد من الخطر بالتوجه للمقترضات من الإناث، اللاتى يعتبرن أكثر جدارة بالثقة فيهن بسبب الروابط المجتمعية المستندة للأسرة. وفى مطلع ٢٠٠٧، سجلت تقارير بنك جرامين نحو ٧ ملايين مقترض ـ ٩٦ فى المائة منهم نساء فقيرات وأميات من قرى نائية. ويقول البنك أنه قام منذ ١٩٧٦، بتقديم قروض قيمتها ٦ مليارات دولار بمعدل سداد يبلغ ٩٨ فى المائة.

الإقراض الفردى. هذه القروض أكبر وتقدم لأفراد دون ضمانات جماعية، وبشروط أكثر مرونة. والمقترضون التقليديون ليسوا ممن يعيشون فى فقر مدقع ويسعون لبدء مشروع، وإنما من الفقراء ذوى المهن الحرة ممن يعدون من رجال الأعمال المهرة. وفى بعض الحالات، يكون لدى المقترضين قدر قليل من الضمانات. وقد اعتمدت هيئة «اكسيون» ـ وهى مؤسسة رائدة فى مجال التمويل متناهى الصغر تعمل فى أمريكا اللاتينية والكاريبى وأفريقيا وآسيا ـ الإقراض الفردى فى شكل قروض صغيرة قصيرة الأجل تبلغ ما بين ١٠٠ و٥٠٠ دولار بسعر فائدة تقول إنه يعكس تكلفة الإقراض. ولا ينظر المسؤولون عن القروض إلى الإمكانيات المالية للمقترض فحسب وإنما ينظرون أيضا فى شهادة العملاء والجيران بشأنه. وتشجع السداد، حوافز مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة وفرص الحصول على تدريب فى إدارة الأعمال وتدريب مهنى. وقد أقيمت مكاتب الائتمان فى بلدان مثل بوليفيا، لفرض السداد.

الطريق للمضى قدما

رغم أن التمويل متناهى الصغر يبدو طريقا واعدا لتوفير الخدمات المالية للفقراء، فهناك جدل كبير بشأن مستقبله.

هل التمويل متناهى الصغر قابل للاستدامة؟ إذا كان فى مقدور التمويل متناهى الصغر أن يحقق نجاحا تجاريا، فإنه يستطيع التحرك إلى ما وراء الاعتماد على الدعم، الذى يبلغ إجماليه حاليا مئات الملايين من الدولارات. والمتوقع أن تزيد مؤسسات التمويل متناهى الصغر نطاق وصولها إلى فقراء الحضر ـ الذين تسهل خدمتهم بسبب تركزهم. لكن تحقيق الاستدامة مع الوصول لفقراء المناطق النامية فى الريف، خاصة من هم فى أدنى سلم الأجور، أمر يتسم بالتحدى بسبب ما ينطوى عليه ذلك من تكاليف ومخاطر مرتفعة.

هل ينبغى أن يكون التمويل متناهى الصغر قابلا للاستدامة؟ إن حركة التمويل متناهى الصغر التى هى حركة تجارية فى الأساس ربما تغير محور تركيزها من أفقر المقترضين إلى الميسورين نسبيا، وعلى نحو تقليدى بدرجة أكبر الزبائن المأمونين. وهكذا، فإن مؤسسات التمويل متناهى الصغر يمكن أن تتطور لتصبح منافسا مباشرا للبنوك، وقد تضيع المزايا الخاصة العائدة على أفقر الناس فى البحث عن الاستدامة المالية. ومع ذلك، ففى بعض المواقع، قد تزيح مؤسسات التمويل متناهى الصغر المدعومة بصورة كبيرة، مؤسسات التمويل المتناهى الصغر المستدامة، ومن ثم قد يصبح ما يضيفه الدعم من منافع قليلا. ويمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان ينبغى لمؤسسات التمويل متناهى الصغر أن تركز على أفقر المقترضين، أو أن هناك آليات أخرى أفضل، فى ضوء القيود على ميزانيات المعونة؟

لماذا ترتفع أسعار الفائدة على هذا النحو؟ تتراوح أسعار الفائدة على القروض متناهية الصغر من ٢٠ فى المائة إلى ٣٥ فى المائة (حتى بعد مراعاة التضخم). وتخضع مؤسسات التمويل متناهى الصغر لتكاليف أعلى كثيرا من تكاليف البنوك التجارية، بسبب تكاليف الإقراض والمخاطر والنفقات الإدارية (على سبيل المثال تحديد العملاء وفرزهم). وتغطى أسعار الفائدة بالنسبة لبعض مؤسسات التمويل متناهى الصغر تكلفة القيام بالأعمال، فى حين تضيف مؤسسات أخرى زيادة لمواجهة المخاطر. ويقول البعض أنه على الرغم من أسعار الفائدة المرتفعة، لا تزال القروض توفر مزايا كبيرة للرفاهية بالنسبة للمقترضين وأن التكاليف ستنخفض مع نمو البنية الأساسية للصناعة. وهناك توافق واسع فى الرأى على أن زيادة المنافسة هى المفتاح لتخفيض أسعار الفائدة.

ما هو الإطار التنظيمى والقانونى اللازم؟ قد لا يكون النهج التنظيمى والقانونى المستخدم للمؤسسات المالية التجارية الكبيرة، مناسبا للتمويل متناهى الصغر. وقد طورت بلدان مثل المغرب وكينيا أطرا قانونية لتنظيم مؤسسات التمويل متناهى الصغر. وتتمثل التحديات الأساسية فى تحديد أفضل كيفية لحماية المودعين والمقترضين وفى الوقت نفسه النهوض بقطاع مؤسسات التمويل متناهى الصغر، وكيفية الحد من تكاليف الإشراف على مؤسسات التمويل متناهى الصغر، وكيفية الحيلولة دون تقييد عملية التنظيم للابتكار والمنافسة. فعلى سبيل المثال، كيف يتحقق التوازن بين حماية المستهلك وعبء التنظيم والاستدامة والتنمية؟

التحول للنظام الرقمى

قد توفر التكنولوجيا بعض الإجابات. فحاليا ينشط «العمل المصرفى بغير إنشاء للفروع» فى الفلبين وجنوب أفريقيا وكولومبيا. وتستخدم القوى الفاعلة التجارية وسائل نقاط البيع والتليفون المحمول للاتصال بفقراء الريف، والترخيص للتجار المحليين وملاك الحوانيت لإجراء معاملات نقدية نيابة عنهم. وتوافر خدمات التحويل هذه مهم فى المناطق التى تعتمد فيها العائلات على التحويلات القادمة من أقارب يعملون فى المراكز التجارية أو فى الخارج. والمرجح أن تخفض التكنولوجيا تكاليف المعاملات، بما يتيح لمؤسسات التمويل متناهى الصغر أن تنمو وتصل لمزيد من الزبائن.

وآخر المبتكرات هو سوق التمويل متناهى الصغر الرقمى، حيث تتعاون مؤسسات التمويل متناهى الصغر التى تمارس أنشطتها عبر مواقعها على الإنترنت مثل Kiva.org مع مقدمى الائتمان المحليين للتوفيق بين المقترضين ذوى الدخل المنخفض والمستثمرين الأعلى دخلا فى المجالات الاجتماعية ـ حيث يقدم مقرضون أفراد قروضا اليكترونية بمبالغ صغيرة حتى ٢٥ دولارا. وتستطيع مقترضة محتملة، هى زمفيرا بايراموفا من أذربيجان، أن تعلن عن حاجتها إلى ألف دولار لشراء ثلاثة عجول. وبمجرد تلقى الألف دولار، يتم إرسال الأموال لشريك محلى، هو اتحاد كوماك الائتمانى، الذى يصرف الأموال لزامفيرا. وتدعى مؤسسة Kiva.org أنها قدمت نحو ٥ ملايين دولار قروضا فى أبريل ٢٠٠٧، مرتفعة عما قدمته فى أكتوبر ٢٠٠٦، حيث كان يبلغ ٤٠٠ ألف دولار فقط. ■

اينا كوتا من العاملين بمجلة التمويل والتنمية.